المهاجرين وطالبي اللجوء في ليبيا

التحديات القانونية والحقوقية والمجتمعية

سامي التاجوري
وعلي القطان

المهاجرين وطالبي اللجوء في ليبيا
التحديات القانونية والحقوقية والمجتمعية

سامي التاجوري وعلي القطان

مجموعة أبحاث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ليدز

إصدار مركز مدافع لحقوق الإنسان

مراجعة : وحدة البحوث والدراسات بمركز مدافع

تنسيق: وحدة التواصل والإعلام

الآراء الواردة في الأوراق البحثية لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز مدافع لحقوق الإنسان جميع حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز مدافع لحقوق الإنسان

يسمح المركز باقتباس جزء أو أجزاء من الورقة شرط الإشارة إلى المصدر

سبتمبر 2024

المحتويات

المقدمة 3
نظرة عامة على أزمة الهجرة الليبية 3
تحسين الوضع القانوني للمهاجرين في ليبيا 5
الوضع الحالي 5
الإجراءات الضرورية 6
ظروف المعيشة في مراكز الاحتجاز واقتراحات للتحسين 7
الوضع الحالي 7
التوصيات 9
الخاتمة 11

المقدمة

لقد أنتجت موجات الصراع التي شهدتها ليبيا خارجها وداخلها تدفقات متكررة من اللاجئين والنازحين داخليًا على مر السنين (منينا، 2022). يشكل النازحون داخليًا الغالبية العظمى من الساعين للحصول على مساعدات إنسانية في البلاد. وتقدر المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك ما لا يقل عن 160 ألف نازح داخلي وأكثر من 40 ألف طالب لجوء في ليبيا ، تعد ليبيا دولة عبور رئيسية لأولئك الذين يسعون إلى دخول أوروبا من إفريقيا والقارات والبلدان المجاورة الأخرى. وموقعها يجعلها وجهة محتملة للمهاجرين الذين يتم اعتقالهم واحتجازهم من قبل خفر السواحل في البلاد . إن الأعداد الكبيرة من اللاجئين تخلق ضغوطًا كبيرة على الموارد المتاحة، بما في ذلك المخيمات التي يحتجز فيها المهاجرون من قبل السلطات المحلية والمركزية في ليبيا. ويبدو أن إنشاء معسكرات الاحتجاز "الآمنة" في أعقاب اتفاق بين الحكومة الليبية والاتحاد الأوروبي قد أدى إلى تفاقم محنة اللاجئين والمهاجرين في البلاد (أنانثافينياغان، 2019). تعرض المهاجرون وطالبو اللجوء في ليبيا مرارًا وتكرارًا لانتهاكات حقوقية شديدة بسبب الثغرات القانونية القائمة وعدم الاستقرار السياسي المستمر في البلاد. وقد مهد هذا الطريق لسوء الصحة والرفاهية وكذلك الأنشطة غير القانونية في معسكرات الاحتجاز. تهدف هذه المقالة إلى تحليل أزمة اللاجئين في ليبيا بهدف التوصية بأساليب بديلة لمعالجة المشكلة. تركز المقالة على الوضع القانوني للمهاجرين وظروف المعيشة في الاحتجاز لتوفير حلول بديلة للتحديات. كما تدرس أيضًا قضايا حقوق الإنسان للمهاجرين والعوامل المجتمعية التي أثرت على حلول هذه الأزمة.

نظرة عامة على أزمة الهجرة الليبية

بعد أن كانت ليبيا في السابق وجهة للباحثين عن فرص عمل ونمو اقتصادي من أفريقيا أثناء حكم معمر القذافي، أصبحت الآن منطقة عبور للساعين إلى اللجوء في أوروبا ودول أخرى (كوشميندر، 2020). أدت الحرب الأهلية الليبية، منذ انتفاضة 17 فبراير إلى اندلاع أزمة اللاجئين في البلاد. وكانت سبل عيش أكثر من 650 ألف مهاجر متبقين في ليبيا غير مؤكدة في موجات العنف والعداء اللاحقة.

ويتعرض اللاجئون في ليبيا لمخاطر أكبر تتمثل في التعرض "للابتزاز العنيف والاكتظاظ والاعتداء الجنسي والعمل القسري والتعذيب والحرمان من الطعام وأشعة الشمس والماء" (كوشميندر، 2020). وخلال فترة حكم القذافي الاستبدادي، استخدم النظام الليبي المهاجرين القادمين إلى ليبيا، وخاصة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كأداة مساومة سياسية مع دول أوروبا الغربية.

بعد ثورة 17 فبراير التي أدت إلى سقوط القذافي، ساء وضع المهاجرين عبر ليبيا واللاجئين بسبب عدم الاستقرار السياسي في البلاد، والاقتتال الداخلي المستمر بين الفصائل المختلفة في البلاد واستغلال المهاجرين من قبل العصابات الإجرامية (بالدوين إدواردز ولوتيربيك، 2019). كافح المهاجرون للحصول على وضع اللاجئ وانتهى الأمر بالعديد منهم في معسكرات اعتقال كبيرة في المدن الكبرى (فيليبس، 2020). لا تزال ليبيا تعاني من حالة من عدم اليقين السياسي والقانوني منذ نهاية الحرب الأهلية. إن الافتقار إلى الوحدة السياسية في البلاد يعني عدم وجود إطار قانوني رسمي يحمي حقوق اللاجئين. وعلى الرغم من أن مؤسسات مثل الاتحاد الأوروبي أنشأت عمليات للمساعدة في السيطرة على الوضع، فإن صراعات القوة المستمرة بين الفصائل المختلفة تترك اللاجئين الليبيين في حالة من عدم اليقين القانوني الكبير.

واجهت جهود الاتحاد الأوروبي مقاومة ومعارضة مستمرة من وكالات الأمن الداخلي وانتُقدت بسبب تحالف متواطئ مع الأنظمة الليبية (كوكس، 2021). تنتشر في مخيمات اللاجئين الليبيين حالة من الفوضى وانعدام إطار قانوني واضح المعالم لحماية هؤلاء الأشخاص الضعفاء (كوكس، 2021). كما تنبع الخلافات المحيطة بمراكز الاحتجاز الليبية جزئيًا من المشاركة المالية والفنية للاتحاد الأوروبي (كوكس، 2021). تفترض دراسة أجراها نداباتيز (2023) أن سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن المهاجرين هي وصفة للإساءة المستمرة للمهاجرين في ليبيا ودول أخرى حيث تتمتع مثل هذه السياسات بالسلطة القضائية. بالتعاون مع حكومة الوفاق الوطني التي أنشئت في ليبيا بعد حقبة الحرب الأهلية، مول الاتحاد الأوروبي باستمرار الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة مراكز الاحتجاز التي تقودها مديرية مكافحة الهجرة غير الشرعية وخفر السواحل الليبي منذ عام 2016 (كوكس، 2021). وبالتالي، لم تحرز استجابة المجتمع الدولي لأزمة المهاجرين الليبيين الكثير من التقدم في حل الأزمة.

وفقًا لجاكسون (2023)، يبرز إضفاء الطابع الخارجي على الهجرة في الاتحاد الأوروبي كقضية رئيسية أخرى تؤدي إلى تدهور محنة اللاجئين في البلاد. إن تسييس قوانين وسياسات الهجرة الدولية يعمل باستمرار على تمكين البلدان الأصلية من السيطرة الكاملة على مشاكل المهاجرين. ووفقًا لكوكس (2021)، فإن هذا الرأي يجعل ليبيا عُرضة للخطر بشكل خاص، نظرًا لقربها الجغرافي كطريق عبور. وعلاوة على ذلك، يذكر منينا (2022) أن مدى عدم الاستقرار السياسي وظهور الميليشيات والكارتلات يؤديان باستمرار إلى تدهور حالة المهاجرين في معسكرات الاحتجاز الليبية.

تحسين الوضع القانوني للمهاجرين في ليبيا

الوضع الحالي

ليبيا من الدول الموقعة على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 التي تحكم مشاكل اللاجئين في أفريقيا (إقبال، 1973). ومع ذلك، تفتقر البلاد إلى إطار قانوني شامل لتنظيم الهجرة والحق في طلب اللجوء. لا يعترف الإعلان الدستوري لعام 2011 بالحق في اللجوء ولم تصادق البلاد على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 ولا على بروتوكول عام 1967 بشأن وضع اللاجئين (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2011). وفي حين لا تعترف السلطات الليبية رسميًا بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإنها تسمح للوكالة بإجراء التسجيل والتوثيق وتحديد وضع اللاجئين وتحديد الحلول الدائمة (ويلسون وآخرون، 2022).

يُنظر إلى القوانين الليبية المعمول بها لتنظيم الهجرة على أنها غير كافية لحماية اللاجئين والمهاجرين (منظمة العفو الدولية، 2012) ولا تفي بالمعايير الدولية (بيطار وشاكا، 2023). على سبيل المثال، تنص المادة 17 من القانون رقم 6 لسنة 1987 بشأن تنظيم دخول وإقامة وخروج الأجانب في ليبيا على أنه يجب ترحيل غير المواطنين الذين تجاوزوا مدة إقامتهم والذين دخلوا البلاد بشكل غير قانوني و/أو تغريمهم و/أو سجنهم لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. وقد تم تعديل هذا القانون بالقانون رقم 2 لسنة 2004 والذي بدوره زاد من متطلبات الحصول على تأشيرة دخول إلى ليبيا والعقوبة المفروضة على جرائم التهريب. وقد أدى الضغط الأوروبي على الحكومة الليبية بمرور الوقت إلى تنفيذ قوانين جديدة مثل القانون رقم 19 لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية (مكتبة الكونجرس، 2023).

ومع ذلك، فإن العديد من المواد داخل هذا القانون الجديد وتنفيذه الحالي لا تتوافق مع المعايير الدولية المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين. على سبيل المثال، تشير المادة 6 من القانون رقم 19 لسنة 2010 إلى أنه يجب احتجاز المهاجرين غير الشرعيين وترحيلهم بعد قضاء عقوبتهم (مكتبة الكونجرس، 2023). وهذا يتعارض مع أحكام المادة 16(4) من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 45/158، 1990)، والتي وقعت عليها ليبيا. تحظر هذه الاتفاقية إخضاع المهاجرين للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي. وتنص المادة 17 من نفس القانون على أن أي ترحيل قانوني يجب أن يستند إلى أمر قضائي، أو قرار مسبب صادر عن الإدارة العامة للجوازات والجنسية (مكتبة الكونجرس، 2023). ومع ذلك، وثق مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن السلطات الليبية اعتقلت ورحلت آلاف المهاجرين بين عامي 2019 و2020، في عمليات تفتقر إلى الإجراءات القانونية الواجبة والضمانات الإجرائية ذات المغزى (المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2021). كما يحظر القانون رقم 19 لسنة 2010 الدخول غير المتكافئ إلى ليبيا والإقامة فيها أو الخروج منها بعقوبة شديدة بالسجن دون مراعاة ظروف الأفراد واحتياجاتهم أو مخاوفهم المتعلقة بالحماية. كما ورد أن الناجين من الاتجار بالبشر واللاجئين هم من بين أولئك الذين تعرضوا للاحتجاز التعسفي الإجباري وغير المحدد (ويلسون وآخرون، 2022). تشير هذه الثغرات التشريعية إلى أن ليبيا ليس لديها إطار قانوني

راسخ يعترف بالوضع القانوني لمهاجريها. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص عام في الاعتراف بوضع اللاجئ من قبل سلطات البلاد.

تشكل هذه الثغرات عقبات كبيرة أمام حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء (مجموعة الحماية العالمية، 2022). وكما ذكر العالم وأبو ميس (2021)، فإن غياب قانون اللجوء الوطني في ليبيا يعني اعتبار جميع المهاجرين غير شرعيين وعرضة للاعتقال والاحتجاز والإساءة

الإجراءات الضرورية

إن الوضع في ليبيا يستدعي اتخاذ إجراءات فورية لإحداث إصلاحات أساسية واعتماد آليات إدارية وتشريعية أكثر ملاءمة لمنح وضع الهجرة النظامي للمهاجرين في ليبيا. وينبغي لإصلاح القانون الوطني أن يأخذ في الاعتبار المبادئ الدولية في إطار اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأوروبي، أن يقدم المساعدة الفنية للحكومة الليبية للمساعدة في إنشاء أطر قانونية وسياسية لمكافحة الاتجار بالبشر وإساءة معاملة المهاجرين (المنظمة الدولية للهجرة، 2022). ووفقًا للمعهد الدنماركي للدراسات الدولية (2017)، فإن تعزيز إطار الهجرة القانونية من شأنه أن يساعد في حماية الوضع القانوني لجميع طالبي اللجوء والمهاجرين في ليبيا.

وأخيرًا، ينبغي للسلطات الليبية أن تضمن عدم استمرار عمليات الطرد إلا بناءً على تقييم فردي للمجموعة الكاملة من الظروف التي قد تحظر الطرد، وفقًا لمبدأ عدم الإعادة القسرية وحظر الطرد الجماعي (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2021). تعاني هذه الخطوات الموصى بها من سوء الحظ المتمثل في عدم وجود حكومة شرعية ومعترف بها في ليبيا. وتواجه حكومة الوفاق الوطني انتقادات مستمرة على المستويين المحلي والدولي بسبب افتقارها إلى السيطرة على التحديات التي تواجهها البلاد (وينر، 2019). وهذا يعوق بشكل كبير قدرتها على فرض التدابير القانونية اللازمة لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء. وبالتالي، هناك بعض الخطوات الأكثر إلحاحًا لتحسين حياة المهاجرين في ليبيا، والتي سيتم استكشافها في القسم التالي

ظروف المعيشة في مراكز الاحتجاز واقتراحات للتحسين

الوضع الحالي

يواجه المهاجرون في ليبيا العديد من التحديات. فهم يتعرضون مرارًا وتكرارًا للاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة والابتزاز من قبل الجماعات المسلحة والمهربين (المنظمة الدولية للهجرة، 2019). ولا يزال مئات المهاجرين في عداد المفقودين منذ نهاية الحرب الأهلية في طرابلس عام 2019 عندما هاجم جنرال نصب نفسه من شرق البلاد العاصمة (هرشاوي ولازيب، 2019).

وعلاوة على ذلك، لا يزال الآلاف نازحين في ليبيا بسبب الأضرار التي لحقت بالممتلكات أو وجود الألغام الأرضية أو الخوف من الاضطهاد. ومؤخرًا، أفادت المنظمة الدولية للهجرة أن أكثر من 60 مهاجرًا يُعتقد أنهم غرقوا في حطام سفينة قبالة سواحل ليبيا في ديسمبر 2023. وغالبًا ما يُجبر المهاجرون في ليبيا على قبول "العودة الطوعية" في ظروف قد لا تفي بقوانين ومعايير حقوق الإنسان الدولية، وفقًا لتقرير جديد صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وخلص تقرير عام 2022 إلى أن وضع المهاجرين في ليبيا لا يترك مجالاً للاختيار الحر لهؤلاء المهاجرين لأن "المهاجرين يضطرون في كثير من الأحيان إلى قبول العودة المدعومة للهروب من ظروف الاحتجاز المسيئة والتهديدات بالتعذيب وسوء المعاملة والعنف الجنسي والاختفاء القسري والابتزاز وغيرها من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان" (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2022).

إن العودة المدعومة، في جوهرها، ليست طوعية أو بموافقة حرة (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2022). وبدلاً من ذلك، لا يُترك للمهاجرين أي خيار سوى الامتثال للشروط التي تفرضها السلطات. يفتقر المهاجرون واللاجئون في مراكز الاحتجاز في ليبيا إلى الحقوق القانونية مثل التواصل مع المحامين أو الأقارب أو وكالات الأمم المتحدة (بيطار وشاكا، 2023). وقد تم إدانة المعاملة الوحشية لهذه الفئة من السكان والظروف السيئة التي يعيشون فيها على نطاق واسع وتم الإبلاغ عنها. عندما يتم القبض عليهم من قبل خفر السواحل في البلاد وإعادتهم إلى مناطق النزول الليبية، يتم وضع المهاجرين واللاجئين في مرافق احتجاز المهاجرين في ظروف سيئة وغير إنسانية (بيطار وشاكا، 2023).

وتشير دراسات وتقارير مختلفة إلى قضايا مثل: النقص المتكرر في المياه والغذاء، والاكتظاظ، ونقص الرعاية الصحية، والعمل القسري والعبودية، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (Wirtz and Van Reisen, 2023; Bitar and Chakka, 2023; Beşer and Elfeitori, 2018; EuroMed Rights, 2023). ووفقًا لتقييم أولي أجراه مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، فإن إساءة معاملة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء المحتجزين في ليبيا "قد تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب" (مشروع الاحتجاز العالمي، 2023). وتدير بعض مراكز الاحتجاز في البلاد إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية الليبية التابعة لوزارة الداخلية، والتي تتلقى دعمًا ماليًا ولوجستيًا من إيطاليا والاتحاد الأوروبي (EuroMed Rights, 2023). وفقًا لأحدث البيانات التي قدمتها المنظمة الدولية للهجرة، كان ما لا يقل عن 2857 مهاجرًا ولاجئًا وطالب لجوء

محتجزين في ثمانية مراكز احتجاز في ليبيا (المنظمة الدولية للهجرة، 2023). ومع ذلك، من المرجح أن يكون الرقم الحقيقي أعلى من ذلك بكثير لأن العديد من المراكز لا تزال تحت سيطرة الميليشيات ولا يمكن للمراقبين المستقلين الوصول إليها.

قدر مشروع الاحتجاز العالمي (2023) أن الأعداد الفعلية قد تتراوح بين 10000 إلى 20000 محتجز. قدمت العديد من المنظمات الدولية أدلة دامغة حول كيفية ممارسة التعذيب على نطاق واسع ومنهجي في مراكز الاحتجاز في ليبيا. على سبيل المثال، أكدت منظمة أطباء بلا حدود (MSF) علاج المهاجرين المحتجزين من الكسور والإصابات الأخرى الناتجة عن الضرب (MSF، 2021). بالإضافة إلى ذلك، ذكر أكثر من نصف الأشخاص الذين قابلتهم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) في عام 2023 أن العديد من الوفيات بين المهاجرين حدثت بسبب التعذيب وسوء ظروف الاحتجاز (HRC، 2023). وأفادوا أيضاً أن العديد منهم فقدوا البصر والسمع بعد تعرضهم للضرب على رؤوسهم وآذانهم (لجنة حقوق الإنسان، 2023).

التوصيات

إن أحد الحلول لأزمة اللاجئين الليبيين هو تنفيذ بدائل قائمة على المجتمع مثل برامج الإفراج الخاضع للإشراف. ويمكن لهذا الحل أن يوفر للمهاجرين ظروف معيشية أفضل ويمنحهم إمكانية الوصول إلى فرص التعليم وغيرها من الخدمات مثل الصحة وفرص العمل. وقد نجح برنامج بدائل الاحتجاز التابع للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بلدان أخرى في الحد من الاعتماد على الاحتجاز، وتعزيز رفاهة المهاجرين ودمجهم. ومن الأمثلة على ذلك برنامج بدائل الاحتجاز التابع للمملكة المتحدة، والذي تنفذه المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع الحكومة البريطانية، والذي نجح في الحد من الاعتماد على احتجاز طالبي اللجوء (فيلد وإدواردز، 2006).

وبدلاً من احتجاز الأفراد أثناء معالجة طلبات اللجوء الخاصة بهم، يقدم البرنامج بدائل قائمة على المجتمع. ويتم توفير السكن والدعم للمشاركين، وتعزيز رفاهتهم ودمجهم في المجتمع (المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2018). وينبغي إدارة برامج الإفراج القائمة على المجتمع من قبل فرق متعددة الأطراف تضم وكالات وطنية ودولية بهدف حماية حقوق الإنسان للمهاجرين وطالبي اللجوء. الحل الآخر الذي قد يساعد المهاجرين في ليبيا، وكذلك المجتمعات المحلية، هو تحسين البنية التحتية للمراكز الحضرية في البلاد. التحدي المتبقي فيما يتعلق بليبيا هو أنها تعاني أيضًا من مشكلة النازحين داخليًا.

تشير أحدث المعلومات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن ليبيا تستضيف أكثر من 40.000 لاجئ وطالب لجوء مسجل (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2023). بالإضافة إلى ذلك، هناك ما يقرب من 130.000 نازح داخلي و 600.000 عائد (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2023). ومع ذلك، يعتقد لووينبيرج (2011) أن إنشاء المزيد من المخيمات والمستوطنات لن يساعد في تحسين الوضع في ليبيا.

علاوة على ذلك، فإن تحسين البنية التحتية الحالية للمستوطنات لن يعالج التحدي بشكل كامل. لذلك يبدو أن الافتقار إلى إطار قانوني محدد جيدًا هو القضية الرئيسية في ليبيا. إن تحسين البنية التحتية الحالية وحالة مخيمات اللاجئين لن يؤدي إلا إلى تحسين رفاهة ومعاناة المهاجرين وطالبي اللجوء مؤقتًا، مع مراعاة التحديات القانونية الأوسع التي تواجههم.

إن الحل الآخر للمشكلة هو عرض التدريب على موظفي الاحتجاز لضمان المعاملة الإنسانية والحساسية الثقافية واحترام حقوق الإنسان. أفادت المنظمة الدولية للهجرة (2017) عن حدث تدريبي حديث تم فيه تدريب مسؤولين من خمسة مراكز احتجاز - أبو سليم، طريق السكة، طريق المطار، غريان والخمس - على أفضل الممارسات لحماية حقوق الإنسان والكرامة داخل المخيمات. هناك أيضًا أدلة من المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة (ICMPD) على أن مثل هذا التدريب يمكن أن يحسن الظروف المعيشية للمهاجرين. أجرى المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة برامج تدريبية للمسؤولين الليبيين لتعزيز قدرتهم على إدارة الهجرة ومعالجة التحديات الإنسانية. ومع

ذلك، فإن هذه البرامج ليست متكررة أو واسعة النطاق (ICMPD، 2020). أخيرًا، هناك حاجة إلى النظر في استبدال مراكز الاحتجاز ببرامج الإسكان البديلة.

وفقًا للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2017)، فإن مراكز الاستقبال المفتوحة ستكون بديلاً أكثر ملاءمة لمخيمات اللاجئين ومراكز الاحتجاز الحالية. إن مثل هذه المراكز المفتوحة للاستقبال من شأنها أن "تسمح للاجئين وطالبي اللجوء بحرية الحركة، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً بينهم" (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2017). ووفقاً لمنظمة أطباء بلا حدود (2022)، ينبغي إنشاء مراكز الاستقبال المفتوحة وتقديمها من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف بهدف حماية حقوق ورفاهية اللاجئين وطالبي اللجوء.

ومن القيود المحتملة لهذه التوصية، مرة أخرى، الافتقار إلى إطار قانوني راسخ يمكن من خلاله متابعتها. ومع ذلك، فإن التعاون بين السلطات الوطنية والدولية من شأنه أن يساعد في إنشاء مثل هذه البرامج السكنية البديلة للحد من تحديات انتهاك حقوق الإنسان في معسكرات الاحتجاز الحالية. وبالتالي فإن التغييرات الموصى بها تتطلب ترسيخ إطار قانوني قوي. ويُظهر تقرير صادر عن مارسي (2021) أن المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها صحة المهاجرين وسلامتهم ورفاهتهم تنبع في الغالب من غياب أطر تنظيمية محددة جيداً.

ويشير الوضع في معسكرات الاحتجاز إلى درجة من انعدام القانون فيما يتعلق بإدارة قضايا الهجرة. وعلى هذا النحو، فإن تحقيق التغييرات الموصى بها لن يكون ممكناً إلا في ظل مجموعة جديدة من السياسات والقوانين والقواعد التي وضعتها السلطات الليبية والمجتمع الدولي. ويتعين على الاتحاد الأوروبي وغيره من الهيئات أن تولي اهتماماً للانتقادات وأن تدرس سبلاً بديلة لتنظيم الهجرة غير الشرعية.

ولضمان فعالية مراكز الاستقبال المفتوحة، يتعين على السلطات الليبية أن تتحرك بسرعة لتنظيم الممرات الآمنة والاعتراف بالحقوق القانونية للمهاجرين. وينبغي تنفيذ تدابير صارمة ضد المخالفين لضمان حماية حقوق المهاجرين والحفاظ عليها بموجب القانون

الخاتمة

إن دراسة الواقع المعقد والصعب للمهاجرين الليبيين تكشف عن أن السياق التاريخي والديناميكيات السياسية والإطار القانوني كلها تساهم في صعوبة وضع المهاجرين، ومن الممكن القول إن فشل الإطار القانوني يشكل أساسًا لجميع التحديات الأخرى التي يواجهها المهاجرون الليبيون يوميًا. إن السرد التاريخي لليبيا، الذي يتميز بطرق الهجرة المتنوعة واندماج المجتمعات، يؤكد على الحاجة إلى فهم شامل للقضية. ومع ذلك، فإن الحكم الاستبدادي للقذافي والاضطرابات السياسية اللاحقة أدت إلى تفاقم التحديات التي يواجهها المهاجرون، حيث أصبحت معسكرات الاحتجاز نقطة محورية لانتهاكات حقوق الإنسان. يكشف تحليل الإطار القانوني الحالي في ليبيا بشأن الهجرة عن فجوات صارخة تستدعي حلولاً عاجلة.

فعلى الرغم من كونها من الدول الموقعة على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية، فإن ليبيا تفتقر إلى هيكل قانوني قوي يحكم الهجرة واللجوء. والقوانين الحالية لا تفي بالمعايير الدولية، مما يؤدي إلى الاحتجاز التعسفي والترحيل وغياب الإجراءات القانونية الواجبة. وهذا يشير إلى الحاجة الملحة لتحسين الوضع القانوني وحقوق المهاجرين وطالبي اللجوء. إن حجم انتهاكات حقوق الإنسان في معسكرات الاحتجاز يستدعي إجراء تغييرات كبرى، مع وضع البرامج المجتمعية والبنية الأساسية المحسنة في الاعتبار. ومن شأن دمج هذه التدابير وغيرها من التدابير الموصى بها أن يساعد في معالجة أزمة المهاجرين في ليبيا. ويكمن نجاح هذه التغييرات في التزام الحكومة والمشاركة النشطة من جانب أصحاب المصلحة المتعددين. ومن شأن مثل هذه التدابير أن تساعد في إرساء خلفية قانونية متينة يمكن بناء التغييرات المقترحة عليها وتنظيمها

..

المراجع

Alalem, M. and Abumais, A., (2021), No safe place to go for asylum-seekers snared in Libya dragnet, UNHCR [Online], Available from https://www.unhcr.org/news/stories/no-safe-place-go-asylum-seekers-snared-libya-dragnet

Amnesty International (2012). Libya: Rule of Law or Rule of Militias? Available /online athttps://www.amnesty.org/en/documents/mde19/012/2012/en

Ananthavinayagan, T.V., (2019), 'The camp: The role of United Nations regarding .thetreatment of migrants by the Libyan regime', JIOS, 10(2), pp. 70-83

Baldwin-Edwards, M. and Lutterbeck, D., (2019). Coping with the Libyan migration crisis.Journal of Ethnic and Migration Studies, 45(12), .pp.2241-2257

Beser, M.E., and Elfeitori, F. (2018). Libya detention centres: A state of impunity. Migration. Policy Centre, Ankara Yıldırım Beyazıt University. https://aybu.edu.tr/idariroot/_contents/gpm/files/GPM_RaporEenesBeser.pdf

Bitar, M. and Chakka, B., (2023). Responsibility for Violation of Rights of Migrants .in Libyan Detention Centre. Mizan Law Review, 17(2), pp.315-342

Cox, R., (2021), Political Instability, Incessant Conflict, And The Deplorable Treatment Of Refugees In Libya, Human Rights Pulse [Online], Available from Political Instability, Incessant Conflict, And The Deplorable Treatment Of Refugees In Libya — Human Rights Pulse

Danish Institute for International Studies (2017), Europe and the Refugee Situation: Human Security Implications, DIIR Report [Online], Available from https://www.econstor.eu/bitstream/10419/197639/1/878193766.pdf

EuroMed Rights (2023) Libya: Death of detainee underscores lethal conditions in migrant detention centres [EN/AR]. Available online at Libya: Death of detainee underscores lethal conditions in migrant detention centres [EN/AR] - Libya | ReliefWeb

Field, O. and Edwards, A., (2006), 'Alternatives to detention of asylum seekers .and refugees', UNHCR POLAS/2006/03

Global Detention Project (2023) Italy and the EU “Complicit” in Crimes Against Non-Nationals in Libya. Available online at https://www.globaldetentionproject.org/14-february-2023-libya

Global Protection Cluster (2022), Protection Analysis Update, [Online], Available from https://www.globalprotectioncluster.org/sites/default/files/2022-07/pau_libya_2022_final.pdf

Harchaoui, J., and Lazib, M. (2019). Proxy War Dynamics in Libya. The Proxy Wars Project. https://doi.org/10.21061/proxy-wars-harchaoui-lazib .

HRC (2023). Report of the Independent Fact-Finding Mission on Libya, A/HRC/52/83.

ICMPD (2020) ICMPD conducts two trainings on migration and crisis management for Libyan authorities, ICMPD conducts two trainings on migration and crisis management for Libyan authorities - ICMPD

IOM (2017), Libyan Detention Centre Staff Receive Human Rights Training, IOM [Online], Available from https://www.iom.int/news/libyan-detention-centre-staff-receive-human-rights-training .

IOM (2019), Libya Migrant Vulnerability and Humanitarian Needs Assessment, Displacement Tracking Matrix, IOM [Online], Available from (DTM_LBY_MVHNA_Report_Dec2019.pdf (iom.int

IOM (2022), Libya Crisis Response Plan 2022, IOM UN Migration [Online], (Available from 2022_Libya_Crisis_Response_Plan_2022.pdf (iom.int

Iqbal, M.H., (1973), ‘The Organisation of African Unity- 1969-73’, Pakistan Horizon, 26(4), pp. 50-60.

Jackson, L., (2023), ‘Re-(B) ordering: The impact of the European’s Union’s externalisation of migration on the human rights of migrants in Libya’, Journal of Modern Slavery, 8(1), pp.66-77.

Kuschminder, K., (2020), Once a Destination for Migrants, Post-Gaddafi Libya Has Gone from Transit Route to Containment, Migration Policy Institute

[Online], Available from Article: Once a Destination for Migrants, Post-Gad.. | migrationpolicy.org

Law No. (19) of 2010 on Combatting Illegal Immigration. Available online at Law No. (19) of 2010 on combatting illegal immigration - Libya - DCAF Legal (Databases (security-legislation.ly

Law No. (2) of 2004 Amending Certain Provisions of Law No. (6) Of 1987 On Organizing the Entry and Residence of Foreigners in Libya. Available online at Law No. (2) of 2004 amending certain provisions of Law No. (6) of 1987 on organizing the entry and residence of foreigners in Libya - Libya - DCAF (Legal Databases (security-legislation.ly

Law No. (6) of 1987 on organizing foreigners in Libya, 1987. Available online at Law No. (6) of 1987 organising the entry and residence of foreigners - (Libya - DCAF Legal Databases (security-legislation.ly

Library of Congress (2023), Libya: Immigration Authorities Detain Egyptian Minors Smuggled into the Country, Library of Congress [Online], Available from https://www.loc.gov/item/global-legal-monitor/2022-09-29/libya-immigr/ation-authorities-detain-egyptian-minors-smuggled-into-the-country

Loewenberg, S., (2011), Libyan exodus creates refugee and health worker crisis, World Report [Online], Available from https://www.thelancet.com/pdfs/journals/lancet/PIIS0140-6736(11)60371-1.pdf

Marsi, F., (2021), 'Point of no return': Refugees in Libya long for safety, Al-Jazeera [Online], Available at https://www.aljazeera.com/news/2021/11/26/refugees-in-libya-long-for-safety-protests-continue

Médecins Sans Frontières (2022), 'Out of Libya: Opening safe pathways for .vulnerable migrants stuck in Libya', Investigation Report

MMC (2019), What makes refugees and migrants vulnerable to detention in .Libya? A microlevel study of the determinants of detention, MMC Report

Mneina, A., (2022), Libya's Refugee Crisis Remains in the Background Amid Russia-Ukraine Conflict, Relief Web [Online], Available from

https://reliefweb.int/report/libya/libyas-refugee-crisis-remains-background-amid-russia-ukraine-conflict

MSF (2021). Libya: One dead and two injured following shooting in Tripoli detention centre. MSF.

Ndabateze, A., (202315), 'The European Union's migrant policy and possible human rights violations: The case of EU migration policy response to the Libyan migrant crises after 2015', Master's Thesis: Linkoping University.

OHCHR (2022), Libya: UN human rights report details violations of migrants' rights amid 'assisted return' programmes, United Nations [Online], Available from https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/10/libya-un-human-rights-report-details-violations-migrants-rights-amid

Phillips, M., 2020. Managing a Multiplicity of Interests: The Case of Irregular Migration from Libya. Migration and Society, 3(1), pp.89-97.

The International Organization for Migration (IOM) (2023) Libya — Migrant Report Round 46. Available online at https://dtm.iom.int/reports/libya-migrant-report-46-january-february-2023

The United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), (2021) Unsafe and Undignified: The forced expulsion of migrants from Libya. Available online at https://www.ohchr.org/sites/default/files/2021-12/Unsafe_and_Undignified.pdf.

UN G.A. Res. 45/158 of 18 December (1990). Available online at https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_45_158.pdf

UN Security Council Resolution (SCR) (1970) Adopted by the Security Council at its 6491st meeting, on 26 February 2011. Available online at https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/1970Eng.pdf

UNHCR (2017), UNHCR steps up efforts towards alternatives to detention in Libya and solutions for vulnerable refugees, Press Release [Online], Available at

https://www.unhcr.org/news/news-releases/unhcr-steps-efforts-towards-alternatives-detention-libya-and-solutions

UNHCR (2023) Libya. https://www.unhcr.org/uk/countries/libya

UNHCR Global Report (2011) Libya. Available online at https://www.unhcr.org/sites/default/files/legacy-pdf/4fc880ac13.pdf

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2018). UNHCR Policy on

Alternatives to Camps. Retrieved from https://www.unhcr.org/uk/media/unhcr-policy-alternatives-camps

Wilson, F., Abass, K., Diwa, R.M., Usman, M.N., Umaru, H., Mamman, M. and Ngada, P.H., (2022). The 21st Century Migrant: A Review of the Convention on the Protection of Rights of Migrant Workers and Members of their Families: A Case Study of Libya. Recent Trends in Data Mining and .Business, Forecasting, pp.21-29

Winer, J.M., (2019), 'Origins of the Libyan conflict and options for its resolution', .Policy Paper, 2019-12

Wirtz, M. and Van Reisen, M., (2023). Hell on Earth: Conditions of Eritrean Refugees in Official Detention Centres in Libya. In Enslaved.: Trapped and Trafficked in Digital Black Holes: Human Trafficking Trajectories to Libya. (pp. 570-626). Langaa RPCIG

.